



الدورة الحادية عشرة

نيويورك، ٨ - ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

قائمة البنود التكميلية المطلوب إدراجها
في جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجمعية
إضافة

التذييل الأول

- مذكرة داخلية من رئاسة المحكمة إلى أمانة جمعية الدول الأطراف، مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
- الموضوع: إحالة الرسائل الواردة من لجنة المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية وعرض بند من جدول الأعمال للدورة التاسعة المقبلة للجمعية الدول الأطراف
- ١- يطيب للرئاسة أن تحيل إليكم الرسالتين المرفقتين نيابة عن لجنة المعاشات التقاعدية للقضاة التي أنشأها قضاة المحكمة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ ("اللجنة فيما يلي")
 - ٢- وكلفت اللجنة النظر في المسائل المتعلقة بالتعديلات التي تمس لائحة نظام المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة في صيغتها التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/RES.6)
 - ٣- وتود الرئاسة إطلاع جمعية الدول الأطراف على المعلومات الواردة في المرفقات.

- ٤- ويعرض المرفق الأول آراء اللجنة بشأن ما إذا كانت استحقاقات المعاشات التقاعدية للقاضي دانيال ديفيد ناندا نسيريكو والقاضي برونو كوت تخضع للائحة نظام التقاعد الأصلية المؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أو للائحة المعدلة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث أوصت اللجنة بأنها من الأنسب أن تخضع لنظام الأصلي.
- ٥- ويقدم المرفق الثاني آراء لجنة المعاشات التقاعدية للقضاة الذين يخضعون للائحة المعدلة الصادرة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، طالبة باحترام بأن تتخذ جمعية الدول الأطراف الإجراءات لمراجعة هذه التعديلات.
- ٦- وتطلب الرئاسة إليكم أن تولوا هاتين الرسالتين كامل الاعتبار، وأن تقوموا، عملاً بالمادة ١١ (٢) (ك) من النظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف، بإدراج المسائل التي أثرت فيهما في جدول أعمال الدورة التاسعة المقبلة لجمعية الدول الأطراف.
- ٧- وإذا ما كانت هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات، نرجو منكم ألا تترددوا في الاتصال بالرئاسة.

تقرير لجنة المعاشات التقاعدية للقضاة، المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: المعاشات التقاعدية للقضاة البدلاء

أولا - مقدمة

- ١- في شباط/فبراير ٢٠١٠، في جلسة عامة غير رسمية، وافق قضاة المحكمة الجنائية الدولية على إنشاء لجنة لدراسة الآثار المترتبة عن إصلاح المعاشات التقاعدية لعام ٢٠٠٧. ومن بين أمور أخرى، طُلب من اللجنة النظر في مسألة المعاشات التقاعدية للقضاة البدلاء التي تقع أيضا في إطار نفس "الإصلاح".
- ٢- وفي هذه المذكرة تتناول لجنة المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية مسألة ما إذا كانت استحقاقات القاضي دانيال ديفيد ناندا نسيريكو والقاضي برونو كوت في المعاش التقاعدي تدار بموجب لائحة نظام التقاعد الأصلية للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (فيما يلي: "لائحة الأصلية") أو للائحة المعدلة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (فيما يلي: "لائحة المعدلة"). وترى اللجنة أن من النسب أن تخضع المعاشات التقاعدية للقضاة نسيريكو وكوت للائحة الأصلية.

ثانياً - لمحة تاريخية عن لائحة المعاشات التقاعدية للمحكمة

ألف - اللائحة الأصلية

٣- ترد اللائحة الأصلية في مرفق بقرار من الدورة الثالثة لجمعية الدول الأطراف (الجمعية) بعنوان "لائحة نظام المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية".^١ وعلى الرغم من أنه يتم النص على أي سلطة لوضع هذه اللائحة، إلا أنه يفترض أنها مرخصة بموجب المادة ٤٩ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (فيما يلي: "النظام الأساسي")^٢ والمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية^٣ التي تخول الجمعية تحديد رواتب القضاة وبدلاتهم ومصاريفهم. وتسري اللائحة الأصلية على جميع القضاة الذي تولوا مناصبهم قبل اللائحة المعدلة، وتصبح سارية المفعول عندما يتوقف أحد القضاة عن ممارسة مهامه ويبلغ سن الستين.^٤ ويحق لجميع القضاة الذين أتموا ولاية تسع سنوات كاملة الحصول على معاش تقاعدي يعادل نصف راتبهم السنوي.^٥ ويتم تطبيق تخفيض المعاش التقاعدي النسبي إذا لم يُتم القاضي فترة ولاية تسع سنوات كاملة ولكنه خدم ثلاث سنوات على الأقل.^٦ وتحتوي اللائحة الأصلية أيضاً على الأحكام المتعلقة بالإعاقه،^٧ ودعم الأزواج^٨ واستحقاقات الأطفال.^٩

٤- وبعد مناقشات جرت عام ٢٠٠٥ بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على المدى الطويل عن نظام المعاشات التقاعدية للقضاة،^{١٠} دعت لجنة الميزانية والمالية^{١١} إلى خفض هذه استحقاقات. وقررت اللجنة أن المعاشات التقاعدية للقضاة "كانت سخياً وترتبت عنها آثار مالية كبيرة بالنسبة إلى الدول الأطراف".^{١٢} واقترحت اللجنة المالية أن المعاش

^١ جمعية الدول الأطراف، "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف"، القرار ICC-ASP/3/Res.3، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، القرار، التنديي، ٢، ("لائحة الأصلية" فما يلي).

^٢ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨، سلسلة معاهدات الأمم المتحدة رقم ٢١٨٧، المادة ٤٩.

^٣ جمعية الدول الأطراف، النظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف، (المحكمة الجنائية الدولي ٢٠٠٥)، البند ٨٨، متاح في:

http://www.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP7/ICC-ASP-Rules of Procedure English.pdf

(تحدد جمعية الدول الأطراف رواتب القضاة وبدلاتهم ونفقاتهم)

^٤ اللائحة الأصلية، الهامش ١ أعلاه، البند ١(١).

^٥ المرجع نفسه، البند ١(٢).

^٦ المرجع نفسه، البند ١(٣).

^٧ المرجع نفسه، البند ٢.

^٨ المرجع نفسه، البند ٣.

^٩ المرجع نفسه، البند ٤.

^{١٠} جمعية الدول الأطراف، "تقرير لجنة المالية الميزانية عن أعمال دورتها الرابعة"، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ICC-ASP/4/2، الفقرة ٢٢؛ جمعية الدول الأطراف، "تقرير عن الآثار المالية في الأجل الطويل لنظام المعاشات التقاعدية للقضاة"، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥،

ICC-ASP/4/26

^{١١} لجنة المالية والميزانية هي لجنة جمعية الدول الأطراف المسؤولة عن الإشراف على العمليات المالية والميزانية والإدارية للمحكمة.

^{١٢} جمعية الدول الأطراف، "تقرير لجنة المالية الميزانية عن أعمال دورتها الخامسة"، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ICC-ASP/4/27، (فيما يلي تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة)، لفقرة ٩١.

التقاعد الكامل الذي تقدمه اللائحة الأصلية "يمنح القضاة مستوى دخل من المعاش التقاعدي مفرط ولا يتسق مع المعاشات التقاعدية المتاحة لجميع موظفي المحكمة الآخرين".^{١٣}

٥- وحلّصت اللجنة إلى أنه بدل أن يكون دخل المعاش التقاعدي للقاضي يكون نصف المرتب السنوي، ينبغي بالأحرى أن يتناسب مع نسبة حياة الفرد التي يقضيها في المحكمة.^{١٤}

باء - اللائحة المعدلة

٦- خلال الدورة السادسة للجمعية المنعقدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعتمدت اللائحة المعدلة وتم تخفيض المعاشات التقاعدية للقضاة بشكل كبير.^{١٥} حيث تم تقليص المعاش التقاعدي من راتب نصف سنة كاملة إلى ٧٢/١ من الراتب السنوي للقضاة.^{١٦} ورفعت سن التقاعد أيضا من ٦٠ إلى ٦٢.^{١٧}

٧- وقد وضعت نسبة ٧٢/١ من الراتب السنوي للقضاة بحيث يكسب القضاة راتب معاش تقاعدي بمقدار ٥٠٪ من الحياة العملية بكاملها، وخلافا للائحة الأصلية التي تمنح معاشا تقاعديا بمقدار ٥٠ في المائة من الوقت الذي يقضيه في المحكمة الجنائية الدولية فقط.^{١٨} وعلى سبيل المثال، قاض يتقاضى ١٨٠,٠٠٠ يورو سنويا ولديه ٣٦ في المسار المهني من شأنه أن يتقاضى ٩٠,٠٠٠ يورو معاش تقاعد سنوي بعد ٩ سنوات أو ٣٦ سنة وفقا لللائحة القديمة والمعدلة، على التوالي. لذلك فإن المعاشات تتراكم أربعة أضعاف ببطء بموجب اللائحة المعدلة، وهو ما يمنح القضاة معاشا مقداره ٢٢,٥٠٠ سنويا بعد ٩ سنوات من العمل في المحكمة الجنائية الدولية. وترد في الجدول أدناه مقارنة موجزة بين اللائحة الأصلية والمعدلة:

اللائحة الأصلية	اللائحة المعدلة
تاريخ الاعتماد	٢٠٠٤/٠٩/١٠
سن التقاعد	٦٠
المعاش التقاعدي	٥٠ في المائة من المرتب
	٢٠٠٧/١٢/١٤
	٦٢
	٢٢,٥ من المرتب

^{١٣} جمعية الدول الأطراف، "تقرير لجنة المالية الميزانية عن أعمال دورتها السادسة"، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، ICC-ASP/5/1، الفقرة ٦٥.
^{١٤} جمعية الدول الأطراف، الوثائق الرسمية للدورة الخامسة، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ICC-ASP/5/32، الفقرة ٦٥.

^{١٥} جمعية الدول الأطراف، "تعديلات على نظام المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية"، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ICC-ASP/6/Res.6 (فيما يلي "اللائحة المعدلة")

^{١٦} المرجع نفسه، البند ١(٢).

^{١٧} المرجع نفسه، البند ١(٢).

^{١٨} جمعية الدول الأطراف، "تقرير لجنة المالية الميزانية عن أعمال دورتها الثامنة"، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، ICC-ASP/6/2 ("تقرير اللجنة الثامن" فيما يلي)، الفقرة ٧٦. في تقدير اللجنة بشأن ٣٦ سنة من العمل، سيدعم القاضي تقريبا ١,٣٨ في المائة (٧٨/١) من مرتبه السنوي كمعاش تقاعدي لكل سنة قضاها في العمل من أجل الحصول على ٥٠ في المائة راتب تقاعدي سنوي عند التقاعد.

المعاش التقاعدي سنويا* ١٨/١ من الراتب السنوي سنويا ٧٢/١ من الرتب السنوي سنويا

راتب المعاش التقاعدي السنوي الممنوح هو

١٨٠,٠٠٠ يورو

٢٢,٥٠٠	٩٠,٠٠٠	المبلغ باليورو و٩ سنوات في المعمل
معاش تقاعدي إذا كان أقل من ولاية كاملة تناسبي ولكنه يحتاج إلى ٣ سنوات تناسبي		

جيم - تطبيق اللائحة المعدلة

٨- أُنْتُخِبَ القاضيان نسيريكو وكوت قاضيين بديلين في جلسة الجمعية نفسها التي تم فيها اعتماد اللائحة المعدلة. وأُنْتُخِبَ القاضي كوت في الجولة الأولى من التصويت التي جرت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧^{١٩}. بينما أُنْتُخِبَ القاضي نسيريكو في الجولة الرابعة من التصويت المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧^{٢٠} وتم انتخاب كلا القاضيين رسمياً قبل أحد عشر يوماً على الأقل من اعتماد اللائحة المعدلة.

٩- وفي مناقشة تطبيق لائحة المعاشات التقاعدية المعدلة، ذكرت لجنة المالية مراراً أن الهدف من الأحكام هو تطبيقها على القضاة في المستقبل^{٢١}. وتقرير اللجنة عن الدورة التاسعة واضح في هذا الشأن:

١٠- ١٠٠- أشارت اللجنة إلى توصيتها في دورتها الثامنة التي تقضي بأنه ينبغي تعديل نظام المعاشات التقاعدية لقضاة المستقبل، وأشارت أيضاً إلى طلبها بأنه ينبغي للمحكمة تقديم مشاريع تعديلات لإنفاذ هذه المقترحات والآثار المالية المترتبة عن اعتمادها^{٢٢}.

١١- وفي حين أن اللائحة المعدلة نفسها صريحة بشأن دخولها حيز النفاذ، إلا أن الوثائق الرسمية للدورة السادسة للجمعية تشير إلى أن نية الجمعية هي أن اللائحة المعدلة ينبغي أن تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الدورة السادسة للجمعية، أما التعديلات فتسري على القضاة المنتخبين في الدورة السادسة:

^{١٩} المحكمة الجنائية الدولية" ترشيح قضاة المحكمة الجنائية الدولية - نتائج الجولة الأولى"، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، متاح في: http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/IA306C85-5B10-486C-8644-9F16E7476C56/277125/Nominations_of_JudgesResultsFirstRound30Nov2025.pdf.

^{٢٠} المحكمة الجنائية الدولية" ترشيح قضاة المحكمة الجنائية الدولية - نتائج الجولة الأولى"، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، متاح في: http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/IA306C85-5B10-486C-8644-9F16E7476C56/277134/Nominations_of_JudgesResultsFourthRound3Dec2030.pdf.

^{٢١} انظر جمعية الدول الأطراف، تقرير لجنة المالية والميزانية عن أعمال دورتها التاسعة، "٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ICC-ASP/6/12، (تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة" فيما يلي)، الفقرة ١٠٠؛ تقرير اللجنة عن الدورة الثامنة، الهامش ١٨ أعلاه، الفقرة ٧٥؛ جمعية الدول الأطراف، تقرير لجنة المالية والميزانية عن أعمال دورتها السابعة، "١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ICC-ASP/5/23، (تقرير اللجنة عن دورتها السابعة" فيما يلي)، الفقرة ٨٩؛ تقرير اللجنة عن الدورة الثامنة، الهامش ١٢ أعلاه، الفقرة ٩٨؛ (التأكيد من عندي)

^{٢٢} تقرير اللجنة عن الدورة الثامنة، الهامش ٢١ أعلاه، الفقرة ١٠٠؛

- ١٢- وأيدت الجمعية توصية [لجنة المالية] الواردة في الفقرة ١٠٠ من تقريرها التي تقضي بأن نظام المعاشات التقاعدية للقضاة ينبغي أن يعدل، ووفقاً لذلك اعتمدت مشروع تعديلات لائحة نظام المعاشات التقاعدية للقضاة على النحو الوارد في تقرير المحكمة عن المعاشات التقاعدية للقضاة، مع بدء النفاذ اعتباراً من الدورة السادسة للجمعية. ووفقاً لقرار الجمعية في جلستها العامة الثانية، فإن هذه التعديلات تسري بالتالي على القضاة المنتخبين في الدورة السادسة.^{٢٣}
- ١٣- ولا تشير الوثائق الرسمية لجمعية إلى "قضاة المستقبل" عندما أوردت تطبيق اللائحة المعدلة في قسم المذكورة أعلاه، على الرغم من أنها تشير إلى أن نية الجمعية كانت الموافقة على توصية لجنة المالية.

ثالثاً - القاضيان نسيريكو وكوت واللائحة الأصلية

- ١٤- رغم أن الموقف الوارد في الوثائق الرسمية للجمعية، الذي يظهر بجلاء وجود نية لتطبيق اللائحة المعدلة على القاضيين نسيريكو وكوت، إلا أن اللجنة ترى أن هذا الموقف جدير بإعادة النظر فيه للأسباب التالية: (١) قرار الجمعية لا يتعارض والمبادئ العامة للقانون، و(٢) تطبيق اللائحة المعدلة على القاضيين نسيريكو وكوت لا يتفق مع الممارسات العامة في الجمعية و(٣) قرار الجمعية لا يتسق والإطار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية. وسيتم تناول كل واحد من هذه العوامل أدناه.

ألف - قرار الجمعية يتعارض والمبادئ العامة للقانون

- ١٥- تأريخ اللائحة المعدلة بتاريخ سابق لتسري على القاضيين نسيريكو وكوت معناه منحها أثراً رجعيًا. والقوانين التي تستخدم الأثر الرجعي غير مستساغة، على أساس المبدأ العام الذي يفيد بأنها تنفي الهدف من القانون كدليل للسلوك البشري. كما أنه مجرد الأفراد من مصالح خاصة، بمعنى أن هؤلاء الأفراد يكونون قد اتخذوا قرارات على أساس القوانين القائمة. كما جاء في حالتين إنجليزييتين:

- ١٦- قبول سيادة القانون كمبدأ دستوري يتطلب من المواطن قبل الالتزام بأي عمل أن يكون قادراً على أن يعرف مسبقاً العواقب القانونية التي ستنتج عنه. وعندما تكون هذه العواقب منظمة بموجب نظام أساسي فإن مصدر تلك المعرفة هو ما يقوله النظام الأساسي.^{٢٤}

- ١٧- مما لا شك فيه أن القوانين التي تُعجل الأثر الرجعي سياسة مطعون فيها من البداية، وتتعارض والمبدأ الذي يقضي بأنه يجب على التشريعات التي يرام منها تنظيم السلوك البشرية، عندما تُعتمد للمرة الأولى، أن تتعامل مع

^{٢٣} جمعي الدول الاطراف، "الوثائق الرسمية للدورة السادسة"، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ICC-ASP/6/2 (الوثائق الرسمية للدورة السادسة" فيما يلي)، المجلد الأول، ص ١٤ (الفقرة ١٩) (التأكيد من عندي)

^{٢٤} United Kingdom, House of Lords, *Black-Clawson Int. Ltd. V. Papierwerke Waldhof-Aschaffenburg*, 5 March 1975, [1975] A.C. 591, p.638.

التصرفات المستقبلية، ويجب ألا تعمل على تغيير طابع المعاملات السابقة التي تقوم على الإيمان بالقانون القائم في ذلك الوقت [...] وتبعاً لذلك فإن المحكمة لن تضيفي الأثر الرجعي على القوانين الجديدة التي تؤثر على الحقوق، ما لم يظهر من صريح النص أو الاستنتاج المنطقي* أن هذه كانت نية المشرّع.^{٢٥}

١٨- ومثلما تشير إليه قضية فيليبس ضد إير، فإن القاعدة العامة ضد التشريعات بأثر رجعي لا يمكن تجاوزها إلا بلغة تشريعية صريحة. ومع ذلك، فإن اللائحة المعدلة نفسها صممت بشأن موعد النفاذ، وبالتالي ينبغي تطبيق الافتراض العام، وهو أنها موضوعة للاستقبال وليست بأثر رجعي.

باء - تطبيق اللائحة المعدلة على القاضيين نسيريكو وكوت لا يتفق والممارسات العامة للجمعية

١٩- في الماضي اتبعت الجمعية ممارسة تتفق والمبادئ العامة للقانون المبينة في الفقرات السابقة. ولذلك، فإن أي قرار لتطبيق اللائحة المعدلة بأثر رجعي على القاضيين نسيريكو وكوت يشكل انحراف كبيراً عن العرف المتبع، وهو أيضاً الممارسة المتبعة في الأمم المتحدة.

١- التوقعات الناشئة من ممارسات الجمعية والأمم المتحدة الأخرى

٢٠- معظم أحكام التعديلات التي أُدخلت على صكوك الجمعية لا تصبح نافذة المفعول إلا حين اعتمادها. ولسرد العديد من الأمثلة، فقد أُعتبر أن تعديلات "شروط خدمة قضاة المحكمة الجنائية الدولية وتعويضهم" (فيما يلي: "شروط الخدمة") "تدخل حيز التنفيذ فور اعتماد هذه الوثيقة من قبل الجمعية."^{٢٦} والتعديلات التي تمس النظام الداخلي للجمعية "تدخل حيز التنفيذ فور اعتمادها بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية."^{٢٧} وتعديلات الرئاسة على النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية لا تسري إلا مؤقتاً إلى أن تؤيدها الجمعية. وعندما تعتمد الجمعية قواعد جديدة بمبادرة منها فإنها "تصبح سارية المفعول اعتباراً من اليوم الذي تتخذ فيه جمعية الدول الأطراف هذا القرار."^{٢٨} ويشير النظام الأساسي لموظفي المحكمة الجنائية الدولية الذي أقرته الجمعية أن التعديلات على اللوائح ينبغي أن تجري "دون المساس بالحقوق المكتسبة للموظفين".^{٢٩} ولم يقدم أي تفسير للخروج عن هذه الممارسة العامة في تطبيق التعديلات من تاريخ اعتمادها في هذه الحالة.

^{٢٥} United Kingdom, Court of Exchequer Chamber, *Phillips v. Eyre*, 23 June 1870, (1870-1871) 6 L.R.

Q.B. 1, p.

^{٢٦} جمعية الدول الأطراف، تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف"، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ICC-ASP/3/Res.3، المرفق، ("شروط الخدمة" فيما يلي)

^{٢٧} النظام الداخلي للجمعية، الهامش ٣ أعلاه، البنود ٧٣-٧٤.

^{٢٨} جمعية الدول الأطراف، "القواعد المالية"، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ICC-ASP/7/5، البند ١١٣-٢ (ج) ..

^{٢٩} جمعية الدول الأطراف، "لائحة موظفي المحكمة الجنائية الدولية"، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ICC-ASP/2/Res.2، المرفق، البند ١٢-١١. النظام الأساسي قصد منه أن يتضمن المبادئ التي تسري على كل أجهزة المحاكم، بما في ذلك الدوائر، انظر، المرجع نفسه، ص

٢١- وإلقاء نظرة على ممارسات الأمم المتحدة في هذا الصدد مفيد أيضا، حيث إن شروط الخدمة وضعت وفق نموذج أحكام محكمة العدل الدولية.^{٣٠} وعندما صدرت مجموعة كبير من التعديلات على النظام الأساسي للمعاشات التقاعدية لقضاة محكمة العدل الدولية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،^{٣١} لم تُطبق هذه اللائحة بأثر رجعي ودخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.^{٣٢} وتنص لائحة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة أيضا على أن "اللائحة المعدلة تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من التاريخ الذي تحدده الجمعية العامة ولكن دون المساس بالحقوق والاستحقاقات التي تم الحصول عليها من خلال خدمة الاشتراكات قبل ذلك التاريخ".^{٣٣} وتعد لائحة الصندوق هامة بوجه خاص لا سيما أنها تسري على موظفي المحكمة الجنائية الدولية غير المنتخبين.^{٣٤} وكما ذكر أعلاه في الفقرة ٤ فإن الأساس المنطقي للائحة المعدلة هو وضع معاشات للقضاة أكثر انسجاما مع مصالح بقية الموظفين. ومن المفارقات أن قرار تطبيق اللائحة المعدلة على القاضيين نسيريكو وكوت ينحرف حتى عن الحماية الأساسية التي يتمتع بها الموظفون الدائمون لدى المحكمة الجنائية الدولية.

٢- التوقعات الناشئة من الطريقة التي تطبق بها الجمعية شروط الخدمة على القضاة

٢٢- شروط الخدمة الواردة في القرار ICC-ASP/3/RES.3 هي أكثر اتساقا مع القاضيين نسيريكو وكوت بسريان اللائحة الأصلية عليهما. فشروط الخدمة لا تتضمن حكما يتعلق بالوقت الذي تصبح فيه التعديلات على نظام المعاشات التقاعدية نافذة المفعول، ولكن يمكن إعمال القياس بمدد حكم ورد في صيغ سابقة لشروط الخدمة التي تنطبق على القضاة غير المتفرغين. ويشير هذا الحكم إلى أنه، على غرار ما هو مطبق على القضاة غير المتفرغين، "بمجرد أن تتم دعوتهم لتولي منصب قاض متفرغ، فإن أحكام استحقاقات المعاشات التقاعدية للقاضي المتفرغ تنطبق".^{٣٥} وهذا الحكم

^{٣٠} ٢٠٦ (النطاق والغرض من النظام الأساسي يشمل المسجل، والرئاسة والدوائر ومكتب الدعي العام).

^{٣١} الدورة السابعة للجنة المالية والميزانية، الملاحظة ٢١ أعلاه، الفقرة ٨٦ ("أشارت اللجنة إلى أن شروط خدمة قضاة المحكمة وتعويضهم التي اعتمدت في الدورة الأولى (ولائي تم تنقيحها جزئيا في الدورتين الثانية والثالثة) وضعت وفق نموذج شروط خدمة قضاة محكمة العدل الدولية").

^{٣٢} الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢١٤/٥٣، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، A/RES/53/214.

^{٣٣} انظر، الأمين العام للأمم المتحدة، شروط خدمة وتعويض الموظفين من غير موظفي الأمانة، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، A/C.5/57/36، الفقرة ٥ (النظام الأساسي يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩).

^{٣٤} الأمم المتحدة، "لائحة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وقواعده الإدارية ونظام تسوية المعاشات التقاعدية، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، البند ٤٩، متاح في:

http://www.unjspf.org/UNJSPF_Web/pdf/RegRul/RegulationRulesPAS_eng_09.pdf.

^{٣٥} انظر الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، "المنظمات الأعضاء"، تم الاطلاع عليه يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في:

?role=actu&page=Members&lang=eng.http://www.unjspf.org/UNJSPF_Web/page.jsp

^{٣٥} جمعية الدول الأطراف، الوثائق الرسمية، للدورة الثانية، ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢٠٠، (الفقرة ١٣)(التشديد من عندي)، جمعية الدول الأطراف، "تقرير عن الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف"، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ICC-ASP/1/3

لم يعد صريحا في شروط الخدمة السارية المفعول حاليا.^{٣٦} لكن الجمعية تُبقي عليه في مكان آخر في القرار ICC-ASP/3/Res.3 بالإشارة إلى أن القضاة غير المتفرغين "يسمح لهم بالحصول على معاش تقاعدي يتناسب مع طول المدة التي خدموا فيها على أساس التفرغ.^{٣٧} ويعد أمرا معقولا مئذ هذا النهج إلى المعاشات التقاعدية للقضاة غير المتفرغين، بإعمال القياس، ليشمل القضاة البدلاء الذين تم انتخابهم حديثا، وهو ما يشير إلى أنه بمجرد انتخاب القاضيين نسيريكو وكوت فإنه يحق لهما أيضا الحصول على استحقاقات المعاشات التقاعدية المعمول بها (أي اللائحة الأصلية).

٢٣- ففي حالة القاضي نسيريكو، تم تطبيق حكم ورد في شروط الخدمة الأولى يقضي بأن يُمنح القضاة الذين يتلقون صافي دخل أقل من ٦٠,٠٠٠ يورو بدلا تكمليا.^{٣٨} ويُفترض، للحصول على هذا البدل، أن القاضي نسيريكو اعتبر من فئة القضاة الذين كانوا يعملون قبل اعتماد اللائحة المعدلة. ومن غير المتصور بالتالي أن يتم تصنيف القاضي نسيريكو الآن بشكل مختلف لأغراض لائحة المعاشات التقاعدية الجديدة. لقد استند القاضيان نسيريكو وكوت إلى اللائحة الأصلية عندما قَبِلَا ترشيحيهما للانتخاب للمحكمة، وبالتالي فإنه حُقَّ لهما أن يتوقعا تطبيق اللائحة الأصلية عليهما.^{٣٩}

جيم - قرار الجمعية يتعارض والنظام القانوني للمحكمة الجنائية الدولية

الإطار

^{٣٦} السبب الراجح الذي ادى إلى التحلي عن هذه المسألة في منطوق شروط الخدمة أنه بعد إنشاء للمحكمة في المراحل الأولى كان لا بد من توظيف جميع القضاة على أساس التفرغ. انظر نظام روما الأساسي، الهامش ٢ أعلاه، المادة ٣٥ (١) ("يُنتخب جميع القضاة للعمل كأعضاء متفرغين للمحكمة ويكونون جاهزين للخدمة على هذا الأساس منذ بداية ولايتهم")؛

W. Schabas, *The International Criminal Court: A Commentary on the Rome Statute* (Oxford University Press, 2010), p. 629

^{٣٧} ICC-ASP/3/Res.3، الهامش ١ و٢٦ أعلاه، الفقرة ٢٤.

^{٣٨} يعود هذا الحكم إلى شروط الخدمة القديمة للقضاة. وعلى الرغم من أن منطوق شروط الخدمة لا يتضمن هذا الحكم، إلا أنها طبقت مع ذلك على حالة القاضي نسيريكو. انظر ICC-ASP/2/10، الهامش ٣٥ أعلاه، ص ٢٠٠ (الفقرة ١٠) ("القاضي الذي يصرح، على أساس سنوي لرئيس المحكمة، أن صافي دخله، بما في ذلك البدل السنوي المشار إليه في الفقرة ٩ أعلاه، أقل من ٦٠,٠٠٠ يورو سنويا يحصل على بدل، يدفع شهريا لاستكمال صافي الدخل الذي صرح به ليبلغ ٦٠,٠٠٠ يورو)، وقد حلت محلها شروط الخدمة، الهامش ٢٦ أعلاه، المادة ١٢ (٢) ("يجب أن تحل هذه الوثيقة، بمجرد اعتمادها من قبل الجمعية، محل شروط خدمة القضاة المتفرغين وتعويضهم المنصوص عليها في الجزء IIA من الوثيقة ICC-ASP/2/10").

^{٣٩} تجدر الإشارة إلى أنه استمر تطبيق اللائحة القديمة على القضاة الذين أُنتخبوا في عام ٢٠٠٦ على الرغم من أنه بحلول عام ٢٠٠٦ كانت جمعية الدول الأطراف تدرس بالفعل اللائحة المعدلة. وبالتالي فإن الجمعية أدت إلى توقعات مشروعة بأن القضاة البدلاء لا يمكنهم أن يتوقعوا بصورة معقولة أن تنخفض معاشاتهم التقاعدية قبل اعتماد التخفيض. انظر جمعية الدول الأطراف، "نظام المعاشات التقاعدية للقضاة"، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ICC-ASP/4/Res.9، الفقرة ٥ (يطبق مؤقتا نظام المعاشات التقاعدية الساري على القضاة العاملين حاليا على القضاة الذي سينتخبون في عام ٢٠٠٦).

٢٤- بدأت ولاية القاضيين نسيريكو وكوت قبل اعتماد اللائحة المعدلة. والبند ٩ (٢) من لائحة المحكمة مفيد فيما يتعلق ببدء فترة ولاية قاض بديل:

١- تبدأ مدة ولاية القضاة في الحادي عشر من شهر آذار/مارس الذي يلي تاريخ انتخابهم.

٢- تبدأ ولاية القاضي الذي أنتخب محل قاض لم تنته مدة ولايته في تاريخ انتخابه وتستمر حتى نهاية مدة ولاية سلفه.^{٤٠} وقد بدأت القاضيان نسيريكو وكوت مدة ولايتهما في ٣ كانون الأول/ديسمبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على التوالي؛ أي أكثر من أسبوع ونصف قبل اعتماد اللائحة المعدلة.

٢٥- تنص المادة ٤٩ من نظام روما الأساسي على ما يلي:

يتقاضى القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام والمسجل ونائب المسجل المرتبات والبدلات والمصاريف التي تحددها جمعية الدول الأطراف، ولا يجوز إنقاص هذه المرتبات والبدلات أثناء مدة خدمتهم.^{٤١}

٢٦- تعكس الجملة الثانية من المادة ٤٩، الجملة الثانية، مبدأ عامًا، مكرسا في دساتير كثير من بلدان العالم،^{٤٢} والتي تهدف إلى الحفاظ على استقلال القضاة. فهو يمنع تغيير راتب القاضي أو مكافآته أثناء مدة الخدمة. وذلك حتى لا يتردد القاضي أو يتخلى عن اتخاذ أي قرار لا يحظى بشعبية لدى البعض، ولكنه يرى أن صحيح، خوفا من تخفيض راتب أو مخصصات لاتخاذ مثل هذا القرار.^{٤٣}

٢٧- وتشمل أمثلة البلدان التي تجسد هذا المبدأ في دساتيرها: أستراليا،^{٤٤} وأوغندا،^{٤٥} وإيرلندا،^{٤٦} وبليز،^{٤٧} وبوتسوانا،^{٤٨} وجنوب أفريقيا،^{٤٩} وروسيا،^{٥٠} وسيشيل،^{٥١} وسري لانكا،^{٥٢} وغانا،^{٥٣} والهند،^{٥٤} وكوريا الجنوبية،^{٥٥}

^{٤٠} لائحة المحكمة، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ ICC-BD/01-01-04، آخر تمديد كان في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧، ICC-BD/01-02-07، البند ٩(٢) (التشديد مضاف).

^{٤١} نظام روما الأساسي، المامش ٢ أعلاه، (التشديد مضاف)

^{٤٢} ومع ذلك يبدو أن دساتير العديد من البلدان التي يسود فيها تقليد القانون المدني سكتت عن مسألة تخفيض مرتبات القضاة.

^{٤٣} D. Tolbert and M. Karagiannakis, "Article 49", in O. Triffterer (ed.), Commentary on the Rome Statute of the International Criminal Court: Observers's Notes, Article by Article (Beck et al., 2nd cd., (2008) يناقش السبب المنطقي للمادة ٤٩.

^{٤٤} أستراليا، القسم ٧٢ (٣) من دستور الكومنويلث، صدر يوم ٩ تموز/يوليو ١٩٠٠. آخر تعديل عام ١٩٧٧.

^{٤٥} أوغندا، المادة ١٢٨ (٧) من دستور أوغندا، الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، آخر تعديل كان في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويحظر الحكم بشدة التفاوت في "الراتب والبدلات والمزايا واستحقاقات المعاشات التقاعدية [...] التي تمس به."

^{٤٦} أيرلندا، المادة ٣٥ (٥) من الدستور الصادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧.

^{٤٧} بليز، القسم ١١٨ (٣) من الدستور الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، آخر تعديل كان في عام ٢٠٠٢.

^{٤٨} بوتسوانا، القسم ١٢٢ (٣) من الدستور الصادر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦.

^{٤٩} جنوب أفريقيا، والمادة ١٧٦ (٣) من الدستور الصادر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

^{٥٠} روسيا، القسم ٩، المادة ٤ من قانون القضاة الصادر في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٢، يمكن الاطلاع عليه في

وملاوي،^{٥٦} وماليزيا،^{٥٧} ونيوزيلندا،^{٥٨} والفلبين،^{٥٩} والولايات المتحدة الأمريكية،^{٦٠} واليابان.^{٦١} وقد ذهب "سيمون شزريت" (Simon Shetreet)، وهو معلق بارز في قضايا استقلال القضاء، إلى حد القول إنه مبدأ حتمي لأي نظام قضائي مستقل "بمجرد إن التغييرات التي تطرأ على شروط الوظيفة القضائية ينبغي ألا تسري على القضاة الحاليين ما لم تؤد هذه التغييرات إلى تحسين شروط الخدمة القضائية".^{٦٢}

٢٨- ليس هناك تمييز واضح بين المرتبات والمعاشات التقاعدية في الإطار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية لتبرير استثناء المعاشات التقاعدية من نطاق المادة ٤٩ من نظام روما الأساسي. وفي هذا الصدد يلاحظ "وليام شاباس" (William Schabas) أن اللجنة التحضيرية عند صياغة المادة ٤٩ "افتترضت على ما يبدو أن المعاش التقاعدي المريح نتيجة طبيعية لازمة للراتب".^{٦٣} ويفترض "شاباس" كذلك أن اللائحة المعدلة "لا تنطبق على القضاة المنتخبين بالفعل، بسبب الجملة الثانية من المادة ٤٩".^{٦٤} كما ينبغي التذكير بأنه سبق للجمعية أن نظرت في في أمر تطبيق اللائحة المعدلة بأثر رجعي على جميع القضاة. ومع ذلك، فإن الاستناد بشكل رئيسي على الجملة الثانية من المادة ٤٩، جعل الجمعية تحجم عن القيام بذلك، لأن الأمر كان سيكون غير مقبول.

<http://www.supcourt.ru/EN/jstatus.htm> (ليس نضاً دستورياً، ولكنه ينص على أن رواتب القضاة لا يمكن أن تخفّض "بأي عمل آخر").

- ^{٥١} سيشيل، المادة ١٣٣ (٢) من الدستور الصادر في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٣، آخر تعديل كان في عام ٢٠٠٠.
- ^{٥٢} سري لانكا، المادة ١٠٨ (٢) من الدستور الصادر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.
- ^{٥٣} غانا، القسم ١٢٧ (٥) من الدستور الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢.
- ^{٥٤} الهند، المادتان ١٢٥ (٢) و ٢٢١ (٢) من الدستور الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩ (النضان يتعلقان بقضاة المحكمة العليا والمحكمة العالية، على التوالي).
- ^{٥٥} كوريا الجنوبية، المادة ١٠٦ (١) من الدستور الصادر في ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٨.
- ^{٥٦} ملاوي، القسم ١١٤ (٢) من الدستور الصادر في ١٦ أيار/مايو عام ١٩٩٤.
- ^{٥٧} ماليزيا، المادة ١٢٥ (٧) من الدستور الصادر في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٥٧.
- ^{٥٨} نيوزيلندا، القسم ٢٤ من الدستور الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.
- ^{٥٩} الفلبين، المادة ٨ من القسم من الدستور الصادر في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧.
- ^{٦٠} الولايات المتحدة الأمريكية، المادة ٣ من القسم ١ من الدستور الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٧٨٧ ("يتولى القضاة، سواء في المحاكم العليا أو الدنيا، وظائفهم باتباع السلوك الحميد، ويتلقون، في أوقات محددة، تعويضاً نظير خدماتهم لا يجوز إتقاصه أثناء استمرارهم في مناصبهم"). (التشديد من عندي).
- ^{٦١} اليابان، المادتان ٧٩ و ٨٠ من الدستور الصادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ (فيما يتعلق بقضاة المحكمة العليا والمحاكم الأدنى، على التوالي).

^{٦٢} S. Shetreet, "The Normative Cycle of Shaping Judicial Independence in Domestic and International Law: The Mutual Impact of National and International Jurisprudence and Contemporary Practical and Conceptual Challenges", 10 Chicago Journal of International Law (2009), p. 275, at pp. 289-94. See also S. Shetreet and J. Deschenes, *Judicial Independence: The Contemporary Debate* (Kluwer Law International, 1985), p. 615.

^{٦٣} المرجع نفسه، ص ٦٣٠.

^{٦٤} المرجع نفسه، ص ٦٣١.

٢٩- ليس هناك أي دليل على أن المعاشات التقاعدية كان يُنظر إليها دوماً على أنها جزء من "الرواتب" المنصوص عليها في المادة ٤٩ من النظام الأساسي، إذ لم يتم التمييز بدقة بين المعاشات التقاعدية في النظام القانوني. وهناك مرجع واحد فقط للمعاشات التقاعدية في النظام الأساسي، أو القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أو لائحة المحكمة، وهو مدرج في قائمة أنواع معينة من الدخل المالي المستخدمة لتحديد وسيلة للمدفوعات في إطار المساعدة القانونية.^{٦٥} ولا يبدو من تاريخ صياغة المادة ٤٩ أنه يحتوي أي نقاش بشأن الحذف العمدي للمعاشات التقاعدية من المادة أو أنه كان يُعتقد دوماً بأن المعاشات التقاعدية مستقلة عن الرواتب.^{٦٦} والجملة الثانية ذات الصلة من المادة ٤٩ من النظام الأساسي لم تتغير إلا قليلاً جداً في تاريخ الصياغة، بل إن الجملة في حد ذاتها لم تُدرج إلى غاية مشروع اللجنة التحضيرية عام ١٩٩٨.^{٦٧} والتعديل الوحيد من هذا المشروع إلى غاية الاعتماد كان استبدال جملة "يجوز ألا يتم تخفيضه" بالصيغة النهائية "لا يخفض".^{٦٨}

٣٠- وبموجب المادة ٩ (٢) من لائحة المحكمة، فإن القاضيين نسيريكو وكوت كانوا يقضون بالفعل مدة ولايتهم عندما تم اعتماد لائحة المعاشات التقاعدية المعدلة. ووفقاً لذلك، ينبغي أن تتاح لهما المعاملة نفسها فيما يتعلق باستحقاقات المعاشات التقاعدية كغيرهم من القضاة الذين تولوا مناصبهم قبل اللائحة المعدلة. ليس هناك مبرر قانوني وجيه لتخفيض معاشاتهما التقاعدية، وهذا الإجراء على كل حال يتعارض والمادة ٤٩ من نظام روما الأساسي.

رابعاً- خلاصة

٣١- إن تطبيق اللائحة المعدلة على المعاشات التقاعدية للقاضيين نسيريكو وكوت لا يتفق والمبادئ العامة للقانون، ويخالف توقعاتهما المشروعة من تطبيق اللائحة الأصلية عليهما، ولا يتسق مع نظام روما الأساسي. ومن ثم فإنه يتعين على جمعية الدول الأطراف تعديل قرارها فيما يتعلق بوضعهما.

^{٦٥} لائحة المحكمة، الهامش ٤٠ أعلاه، البند ٨٤.

^{٦٦} شاباس، الهامش ٣٦ أعلاه، ص ٦٣٠ ("لا يبدو أنه تم تناول مسألة معاشات القضاة وكبار المسؤولين أبداً قبل نظام روما الأساسي").

^{٦٧} اللجنة التحضيرية لعام ١٩٩٨، "مشروع النظام الأساسي المحكمة الجنائية الدولية، تقرير اللجنة التحضيرية عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية"، U.N. Doc. A/CONF.183/2/Add.1، المادة ٥٠.

^{٦٨} M.C. Bassiouni, *The Legislative History of the International Criminal Court*, (Transnational Publishers, vol. 2, 2005), 326-27.

تقرير المحكمة عن إمكانية تطبيق نظام المعاشات السابق على القاضيين كوت وانسيريكو*

أولاً - معلومات أساسية

١- في دورتها الأولى (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، صادقت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي (فيما يلي "الجمعية") على شروط الخدمة والتعويض لقضاة المحكمة (فيما يلي "شروط الخدمة")^{٧٠}.

٢- نصّت الفقرة ٥ من شروط الخدمة على أن:

"يحق للقضاة معاش تقاعدي مماثل للمعاش التقاعدي المطبق على قضاة محكمة العدل الدولية. و سماته الرئيسية كما يلي:

[...]

(ب) المعاش التقاعدي يعادل نصف المرتب السنوي عند التقاعد، ويسدد إلى القاضي الذي أكمل مدة تسع سنوات من الخدمة؛

(ج) يطبق تخفيض متناسب إذا لم يكمل القاضي مدة تسع سنوات، شريطة أن يكون قد عمل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا يُدفع معاش تقاعدي إضافي إذا أكمل القاضي أكثر من تسع سنوات من الخدمة؛ [...]"

٣- وفي الدورة الثالثة للجمعية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، تم توضيح شروط الخدمة وتعديلها جزئياً،^{٧١} بحيث تضمنت مشروع النظام التقاعدي لقضاة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")،^{٧٢} الذي نص في جملة أمور على أنه:

"١- يحق للقاضي الذي ترك منصبه والذي بلغ سن الستين (٦٠)* أن يحصل... على معاش تقاعدي يُدفع شهرياً بشرط:

(أ) أن يكون قد أتم ثلاث (٣) سنوات على الأقل في الخدمة؛

(ب) ألا يكون قد طلب منه التخلي عن تعيينه لأسباب أخرى غير حالته الصحية.

٢- يحق للقاضي الذي أتم فترة ولاية تبلغ تسع سنوات كاملة أن يحصل على معاش تقاعدي مساو لنصف راتبه السنوي*.

٣- إذا لم يكن القاضي قد أتم فترة ولاية تبلغ تسع سنوات كاملة، يطبق تخفيض تناسبي، بشرط أن يكون القاضي قد أمضى بالخدمة ثلاث (٣) سنوات على الأقل.

^{٦٩} CBF/16/11 صدر لاحقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/10/17

^{٧٠} الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (ICC-ASP/1/3) والتصويب (١)، الجزء الثالث، المرفق السادس.

^{٧١} الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة... ٢٠٠٤، (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، (ICC-ASP/3/Res.3)، المرفق.

^{٧٢} المرجع نفسه، التذييل ٢.

* التشديد مضاف.

- ٤- لا يُدفع معاش تقاعدي إضافي إذا أتم القاضي فترة ولاية تزيد على تسع سنوات كاملة...".
وفي نص القرار ذي الصلة، "[طلبت] إلى لجنة الميزانية والمالية أن تنظر في الآثار المالية في الأجل الطويل لنظام المعاشات التقاعدية للقضاة...".^{٧٣}
- ٤- وفي دورتها الرابعة (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، قررت الجمعية
"أن يتم حساب نظام المعاشات التقاعدية للقضاة وتمويله على أساس الاستحقاق؛"^{٧٤} وأن
"تحيل إلى لجنة الميزانية والمالية مسألة الأحكام المتعلقة بالمعاشات التقاعدية المطبقة على القضاة لكي تنظر فيها
وتقدم تقريراً عنها. وينبغي للجنة الميزانية والمالية، من ثم، أن تضع في اعتبارها الفقرة ٩٨ الواردة في التقرير عن
أعمال دورتها الخامسة^{٧٥} ونظم المعاشات التقاعدية المطبقة على القضاة في المحاكم الدولية الأخرى، بغية تزويد
الجمعية بأدوات تسمح لها باتخاذ قرار مبني على العلم بشأن أحكام المعاشات التقاعدية الواجب تطبيقها على
القضاة...".^{٧٦}
- ٥- وفي دورتها السادسة (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، كانت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") قد
"رأت أن توفير معاش تقاعدي كامل لقاء تسع سنوات من الخدمة يتيح للقضاة مستوى دخل من المعاش
التقاعدي يكون مشطاً ولا يتمشى مع المعاشات التقاعدية المتاحة لسائر موظفي المحكمة. وسلمت بأن
أي تغيير في نظام المعاشات التقاعدية من شأنه أن يطبق فقط على القضاة الذين ينتخبون بعد اعتماد
الجمعية لأي قرار".^{٧٧}
- ٦- وفي دورتها السابعة^{٧٨} (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)،
"اتفقت اللجنة على أن المفروض في نظام المعاشات التقاعدية للقضاة الذين يعينون مستقبلاً أن يوفر مستوى
من الدخل التقاعدي يتمشى مع سنوات العمل التي يقضيها الفرد في خدمة المحكمة*. وهذا من شأنه
أن يسوي الفرق ما بين المعاشات التقاعدية للقضاة والمعاشات التقاعدية لبقية الموظفين والمسؤولين العاملين في
المحكمة ويسوي كذلك المشكلة المتأصلة في النظام القائم حالياً الذي لا يأخذ بعين الاعتبار المعاشات التقاعدية
الأخرى المتاحة للأفراد. وتعتقد اللجنة، علاوة على ذلك، أن ليس من المستحسن ولا من باب ما هو متسم
بالفعالية والكفاءة الإبقاء على جملة منفصلة من شروط الخدمة، بما فيها نظام المعاشات التقاعدية، لعدد صغير
من القضاة وهو وضع أفضى، في جملة ما أفضى إليه، إلى صعوبة الحصول على مؤسّن. وسلمت اللجنة بأن هذا
الأمر يقتضي فصل الرابطة بشروط خدمة قضاة محكمة العدل الدولية.^{٧٩}

^{٧٣} ICC-ASP/3/Res.3، الفقرة ٢٥.

^{٧٤} الوثائق الرسمية... الدورة الرابعة... ٢٠٠٥ (ICC-ASP/4/32)، الجزء الثالث، ICC-ASP/4/Res.9، الفقرة ١.

^{٧٥} كانت اللجنة قد أشارت أنه "نظراً للارتفاع الهام المطلوب من ميزانية الرواتب الخامة للقضاة بغية الوفاء بنظام معاشات القضاة الحاليين، فقد ترغب الجمعية في أن تبلغ القناعة فيما إذا كانت تود الاحتفاظ بالنظام القائم والمستوى المرتفع لمستحقات المعاشات التي يوفرها".

^{٧٦} الوثائق الرسمية... الدورة الرابعة... ٢٠٠٥ (ICC-ASP/4/32)، الجزء الثالث، ICC-ASP/4/Res.9، الفقرة ٦.

^{٧٧} الوثائق الرسمية... الدورة الخامسة... ٢٠٠٦ (ICC-ASP/5/32)، الجزء الثاني، دال.٦(أ)، الفقرة ٦٥.

^{٧٨} نظرت اللجنة أيضاً في التقرير الذي قدمته المحكمة عن "تعديلات شروط الخدمة والتعويض لقضاة المحكمة الجنائية الدولية و الانتقال عند
نهاية الخدمة"، (ICC ASP/5/14) و "تقرير عن شروط الخدمة والتعويض للمدعي العام ونوابه" (ICC-ASP/5/20) و "تقرير عن
شروط الخدمة والتعويض للمدعي العام ونوابه: التقدير المالي لتكلفة المعاشات"، (ICC-ASP/5/21).

^{٧٩} الوثائق الرسمية... الدورة الخامسة... ٢٠٠٦ (ICC-ASP/5/32)، الجزء الثاني، دال.٦(ب)، الفقرة ٩١.

ونظرت اللجنة أيضا في تقرير عن طلب تقديم عطاءات تخص نظام المعاشات التقاعدية للقضاة.^{٨٠} ولاحظت المحكمة في هذا التقرير أنه نتيجة لعملية طلب تقديم العطاءات، لم يتوفر إلا حل واحد يتوافق مع متطلبات المحكمة، وهي أنه يجب تأمين جميع المخاطر، وأن المعاشات ستؤدى على أساس سنوي، وأنه ينبغي أن تقتصر المحكمة في تدخلها الإداري على الحد الأدنى.^{٨١}

٧- وفي دورتها الخامسة (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، اعتمدت الجمعية الفقرة أعلاه وأوصت بأن تواصل اللجنة النظر في مسألة شروط التقاعد.^{٨٢}

٨- وفي دورتها الثامنة (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، قدمت اللجنة توصيات خاصة:

"وضعاً في الاعتبار أن معظم القضاة سيكونون من بين من سبق لهم العمل في هذه الوظيفة وأُتيحت لهم الفرصة للحصول على استحقاقات تقاعدية وأن نظام المعاشات التقاعدية للمحكمة يقوم على أساس سنوات الخدمة، أوصت اللجنة بأن يكون مستوى المعاشات التقاعدية للقضاة الذين يعملون في المستقبل قائماً على أساس ٥٠ في المائة من مرتب القضاة. وعلى أساس افتراض حياة عملية تمتد لست وثلاثين سنة يحصل فيها القاضي على استحقاقات تقاعدية وأن هذا القاضي يشغل وظيفته عادة لمدة تسع سنوات فإن من رأي اللجنة أن يحصل القاضي على جزء من ٧٢ من المرتب عن كل سنة عمل كاستحقاق تقاعدي* [...]".^{٨٣}

٩- ورأت اللجنة

"[...] أن النظام التقاعدي للقضاة الذين سيعملون مستقبلاً ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الزيادة في الأعمار المتوقعة ولاحظت أن سن التقاعد للموظفين هو ٦٢ سنة. بالنظر إلى هذا، أوصت اللجنة بأن يعدل نظام المعاشات التقاعدية بالنسبة للقضاة الذين سيعملون مستقبلاً بما مفاده بدء الدفع في سن الثانية والستين* بدلاً من الستين...".^{٨٤}

١٠- كما أن اللجنة

"[...] طلبت [...] إلى المحكمة أن تقدم إليها في دورتها القادمة تقريراً لتتخذ فيه الجمعية في الدورة السادسة يتضمن مشاريع تعديلات تُبرز هذه المقترحات".^{٨٥}

١١- وكما طُلب منها، قدمت المحكمة إلى اللجنة في دورتها التاسعة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧) مشاريع تعديلاتها لنظام المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة. وتنص المادة الأولى على أنه:

"١- يحق للقاضي الذي ترك منصبه والذي بلغ سن الثانية والستين (٦٢) أن يحصل طوال بقية حياته، رهنا بالفقرة ٥ أدناه على معاش تقاعدي يُدفع شهرياً بشرط ألا يكون قد طُلب منه التخلي عن تعيينه لأسباب أخرى غير حالته الصحية؛

^{٨٠} ICC-ASP/5/18.

^{٨١} المرجع نفسه، الفقرتان ٣-٤.

^{٨٢} الوثائق الرسمية... الدورة الخامسة... ٢٠٠٦ (ICC-ASP/5/32)، الجزء الثاني. دال.٣.أ)، الفقرة ٣٢.

* التشديد مضاف.

^{٨٣} الوثائق الرسمية... الدورة السادسة... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني، الجزء باء.١. ثانياً، الفقرة ٧٦.

^{٨٤} المرجع نفسه، الفقرة ٧٧.

^{٨٥} المرجع نفسه، الفقرة ٧٨.

٢- يحدد مقدار المعاش وفقا لما يلي:

يكون مقدار المعاش التقاعدي $\frac{1}{72}$ * (جزء على إثنتين وسبعين) من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة^{٨٦}.

١٢- وفي دورتها التاسعة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧):

"[...]. شكرت اللجنة المحكمة على تقريرها بشأن نظام المعاشات التقاعدية للقضاة ولاحظت أن مشاريع التعديلات على نظام المعاشات التقاعدية للقضاة ستؤدي إلى وفورات كبيرة في المستقبل وأوصت بأن توافق الجمعية على مشاريع التعديلات على نظام المعاشات التقاعدية للقضاة بالمحكمة الجنائية الدولية"^{٨٧}.

١٣- تم انتخاب القاضيين كوت وانسيريكو خلال الاجتماع الثاني للدورة السادسة للجمعية في ٣٠ تشرين الثاني و ٣ كانون الأول ٢٠٠٧ على التوالي.

١٤- وفي الاجتماع الثاني نفسه،

"قررت [الجمعية]، بناء على توصية المكتب، أن تبدأ مدة ولاية القضاة الذين جرى انتخابهم أثناء هذه الدورة رهنا باستيفاء الأحكام والشروط المعتمدة أثناء الدورة السادسة"^{٨٨}.

١٥- وفي جلستها العامة السادسة، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبعد أن

"أيدت الجمعية توصية اللجنة الواردة في الفقرة ١٠٠ من تقريرها بتعديل نظام المعاشات التقاعدية للقضاة"^{٨٩}،

[...]

"صادقت بالإجماع على القرار ICC-ASP/6/Res.6، الذي قررت بموجبه تعديل نظام

المعاشات التقاعدية للقضاة مع التنفيذ ابتداء من الدورة السادسة للجمعية"^{٩٠}.

وأشارت الجمعية أيضا إلى أن التعديلات "ستتطبق بذلك على القضاة المنتخبين في الدورة السادسة"^{٩١}.

^{٨٦} المرجع نفسه، الجزء باء.٢، المرفق الثالث.

^{٨٧} المرجع نفسه، الجزء باء.٢. ثانيا. واو، الفقرة ١٠٠.

^{٨٨} المرجع نفسه، المجلد الأول، الجزء الأول، الفقرة ٣٣.

^{٨٩} المرجع نفسه، الجزء الثاني، الفقرة ١٩.

^{٩٠} الوثائق الرسمية... الدورة السادسة... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني، الجزء باء.١. ثانيا. واو، الفقرة ٤٤.

^{٩١} المرجع نفسه، الفقرة ١٩.

ثانيا- استدلالات لجنة المعاشات لقضاة المحكمة

ألف- يتعارض قرار الجمعية مع المبادئ العامة للقانون

١٦- يمكن الاعتراض على القوانين ذات الأثر الرجعي لأنها على أساس المبدأ العام:

(أ) تنفي المقصود بالقانون كدليل للسلوك الإنساني؛

(ب) تُجَرِّد الأفراد من المصالح المكتسبة بمعنى أنه يُحتمل أن يكون أولئك الأفراد قد اتخذوا قرارات على أساس القوانين الجارية.

١٧- في قضية بلاك-كلاوسن إنترناشنل ليميتد ضد بايرفرك فالدهوف-أسخافنبرغ (١٩٧٥)، أكد مجلس اللوردات البريطاني أن:

"القبول بحكم القانون كمبدأ أساسي يتطلب أن يستطيع المواطن أن يعلم مسبقاً، وقبل أن يُقدّم على أي عمل، ما هي العواقب القانونية التي ستنتج عنه".^{٩٢}

١٨- وقبل ذلك بقرن من الزمن، في القرار التاريخي بشأن قضية فيليبس ضد إير (١٨٧٠)، أقرت محكمة الخزينة البريطانية [محكمة الاستئناف] أن:

"لا شك أن القوانين ذات الأثر الرجعي، كما يبدو لأول وهلة، تستند إلى سياسة مثيرة للجدل ومتناقضة مع مبدأ أن التشريعات التي يتعين بموجبها ضبط سلوك الإنسان يجب، عند سنّها أول مرة، أن تعالج الأفعال المقبلة، ويجب ألا تُغيّر طبيعة المعاملات الماضية التي أُجريت على أساس القانون الجاري آنذاك".^{٩٣}

١٩- لا يمكن اجتناب القاعدة ضد التشريعات ذات الأثر الرجعي إلا بواسطة لغة تشريعية واضحة.^{٩٤} وبما أن النظام المعدّل يلتزم الصمت حول وقت دخوله حيز التنفيذ، ينبغي أن ينطبق عليه الافتراض العام أنه ذو أثر مستقبلي، لا رجعي.

باء- يتعارض تطبيق النظام المعدّل على القاضيين كوت وانسيريكو مع الممارسات العامة للجمعية

١- الانتظارات التي خلقتها الممارسات الأخرى للجمعية ومنظمة الأمم المتحدة

٢٠- لا تدخل معظم أحكام أدوات الجمعية حيز التنفيذ إلاّ عند المصادقة عليها. وعلى سبيل المثال:

(أ) تم اعتبار أن شروط الخدمة المعدلة "تدخل حيز التطبيق إثر مصادقة الجمعية على هذه الوثيقة"^{٩٥}؛

(ب) "ويبدأ نفاذ التعديلات [على النظام الداخلي للجمعية] فور اعتمادها بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية"^{٩٦}؛

^{٩٢} المملكة المتحدة، مجلس اللوردات، (Black-Clawson Int. Ltd. V. Papierwerke Waldhof-Aschaffenburg)، ٥ آذار/مارس ١٩٧٥، [١٩٧٥] ألف. جيم. ٥٩١، الصفحة ٦٣٨.

^{٩٣} المملكة المتحدة، شعبة محكمة الخزينة البريطانية، (Phillips v. Eyre)، ٢٣ حزيران/يونيو ١٨٧٠ (١٨٧٠-١٨٧١) ٦ التقارير القانونية للمحكمة العليا ١، الصفحة ٢٣.

^{٩٤} كما تبين قضية (Phillips v. Eyre): "وفقاً لذلك لن تضفي المحكمة قوة الأثر الرجعي على القوانين التي تمس بالحقوق، إلاّ إذا تبين بصريح العبارة أو التلميح الضروري أن ذلك كان قصد المشرّع." المرجع نفسه.

^{٩٥} الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة... ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.3، المرفق، البند الثاني عشر ١.

(ج) "يبدأ نفاذ [قرار الجمعية بمبادرتها بأن تعتمد قواعد جديدة] في اليوم الذي تتخذ فيه جمعية الدول الأطراف ذلك القرار"؛^{٩٧}

(د) ينص نظام موظفي المحكمة على أن تدخل التعديلات "دون إضرار بالحقوق المكتسبة للموظفين"؛^{٩٨}

٢١- تُعتبر ممارسة منظمة الأمم المتحدة مرجعية لكون شروط الخدمة اتخذت نموذجاً لها مما يجري به العمل في محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة.

(أ) دخلت تعديلات نظام المعاشات التقاعدية لقضاة محكمة العدل الدولية المعتمدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛^{٩٩}

(ب) تنص أحكام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن التعديلات "تدخل حيز التنفيذ ابتداء من التاريخ المحدد من طرف الجمعية العامة لكن دون إضرار بالحقوق والامتيازات المكتسبة خلال فترة الخدمة المحسوبة في المعاش التقاعدي قبل ذلك التاريخ".^{١٠٠}

٢- الانتظارات التي خلقتها الطريقة التي طبقت بها الجمعية شروط الخدمة للقضاة

٢٢- من المعقول تمديد هذا النهج بالتمائل إلى معاشات القضاة غير المتفرغين لتغطية القاضي الذي تم انتخابه حديثاً محل قاضٍ آخر (إثر انتخابهم، يصبح لهم الحق في مستحقات المعاشات الجاري بها العمل).

٢٣- ينص أحد بنود نسخ سابقة لشروط الخدمة التي تُطبَّق على القضاة غير المتفرغين على أنهم: "عندما تتم دعوتهم للخدمة كقضاة متفرغين، ستنطبق عليهم أحكام نظام معاشات القضاة المتفرغين".^{١٠١}

٢٤- ورغم كون هذا البند لم يعد صريحاً في شروط الخدمة الجاري بها العمل اليوم، تحتفظ الجمعية به في مكان آخر في القرار ICC-ASP/3/Res.3، إذ تشير إلى أنه "يجب [للقضاة غير المتفرغين] الحصول على معاش تقاعدي في نهاية ولايتهم يتناسب مع المدة الزمنية التي يمضونها في الخدمة على أساس التفرغ".^{١٠٢}

٢٥- في حالة القاضي انسيريكو، تم تطبيق مادة من شروط الخدمة الأصلية تنص على أن القضاة الذين يقل دخلهم الصافي عن ٠٠٠.٦٠ يورو يحصلون على بدل إضافي. ولهذا الغرض، تم اعتبار أن القاضي انسيريكو ينتمي إلى فئة القضاة الذين كانوا في الخدمة قبل اعتماد النظام المعدل.

جيم- يتعارض قرار الجمعية مع الإطار القانوني للمحكمة

^{٩٦} جمعية الدول الأطراف، النظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف، المادتان ٧٣-٧٤.

^{٩٧} جمعية الدول الأطراف، النظام المالي والقواعد المالية، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ICC-ASP/7/5، القاعدة ١١٣-٢(ج).

^{٩٨} جمعية الدول الأطراف، "النظام الأساسي لموظفي المحكمة الجنائية الدولية، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ICC-ASP/2/Res.2، المرفق، البند ١/١٢.

^{٩٩} الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، "شروط الخدمة والتعويض للمسؤولين غير العاملين بالأمانة العامة"، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، A/C.5/57/36، الفقرة ٥.

^{١٠٠} منظمة الأمم المتحدة، "النظام الأساسي وقواعد ونظام تسوية المعاشات لصندوق التقاعد المشترك لموظفي الأمم المتحدة"، ١ كانون الثاني ٢٠٠٩، المادة ٤٩.

^{١٠١} الوثائق الرسمية... الدورة الثانية... ٢٠٠٣ (ICC-ASP/2/10)، الجزء الثالث. ألف، الفقرة ١٣.

^{١٠٢} الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة... ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.3، الفقرة ٢٤.

١- ينص البند ٩(٢) من لائحة المحكمة على أن:

"تبدأ ولاية القاضي الذي انتخب محل قاض لم تنته ولايته في تاريخ انتخابه وتستمر حتى نهاية مدة ولاية سلفه".
٢٧- أنتخب القاضيان كوت و انسيريكو في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على التوالي، وتم اعتماد نظام المعاشات التقاعدية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبالتالي فقد بدأت ولايتا القاضيين كوت و انسيريكو قبل دخول النظام الجديد حيز التنفيذ.

٢- المادة ٤٩ من نظام روما

٢٨- تنص المادة ٤٩ من نظام روما على أن:

"يتقاضى القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام والمسجل ونائب المسجل المرتبات والبدلات والمصاريف التي تحددها جمعية الدول الأطراف. ولا يجوز إنقاص هذه المرتبات والبدلات أثناء مدة خدمتهم*."
يعكس هذا البند مبدأً عامًا تحفظه دساتير الكثير من بلدان العالم، ويهدف إلى حماية استقلالية القضاة.
٢٩- لا يوجد فرق بين الراتب والمعاش في الإطار القانوني للمحكمة ولا يوجد دليل في المادة ٤٩ من النظام على أنه سبق اعتبار المعاشات منفصلة عن "الرواتب".
٣٠- يشير ويليام شاباس أن اللجنة التحضيرية، أثناء إعداد المادة ٤٩، "تبدو وكأنها افترضت أن المعاش الوثير يرافق الراتب بالضرورة"^{١٠٣}.

دال- الآثار المالية

٣١- إذا تم القبول بموقف المحكمة، ستبلغ تكاليف تحويل القاضيين كوت و انسيريكو إلى نظام المعاشات السابق لاعتماد النظام المعدل ٤٩٣.٨٥٢ يورو (انظر الجدول أدناه).

الجدول: طلب المحكمة بتحويل القاضيين ١٨ و ١٩ إلى النظام ١؛ التكاليف باليورو:

القاضي	الرقم	قسط ٢٠١١		القسط الإضافي	مجموع التكاليف في السنوات السابقة	مجموع التكاليف الإضافية
		النظام ١	النظام ٢			
كوت	١٨	٤٣,٧٨٥	١٦٨,٠١٩	١٢٤,٢٣٤	٣٠٢,٣٢٥	٤٢٦,٥٥٩
انسيريكو	١٩	٤٤,١٧٥	١٦٧,٧٨٤	١٢٣,٦٠٩	٣٠٢,٣٢٥	٦٠٤,٦٥١
المجموع		٨٧,٩٦١	٣٣٥,٨٠٣	٢٤٧,٨٤٣	٦٠٤,٦٥١	٨٥٢,٤٩٣

* التشديد مضاف.

W. Schabas, *The International Criminal Court: A Commentary on the Rome Statute* (Oxford University Press, 2010), p. 630.

118th Session

Judgment No. 3359

THE ADMINISTRATIVE TRIBUNAL,

Considering the complaints filed by Mr B.L.M. C. and Mr D.D.N. N. against the International Criminal Court (ICC) on 12 March 2012, the ICC's reply of 16 August, the complainants' rejoinder of 4 October 2012 and the ICC's surrejoinder of 7 January 2013;

Considering Articles II, paragraph 5, and VII of the Statute of the Tribunal;

Having examined the written submissions and decided not to hold oral proceedings, for which none of the parties has applied;

Considering that the facts of the case and the pleadings may be summed up as follows:

A. The complainants, Mr C. and Mr N., were elected judges of the ICC by the Assembly of States Parties to the ICC (hereinafter "the Assembly") during its sixth session on 30 November and 3 December 2007 respectively. They were both elected to fill judicial vacancies, i.e. as replacement judges. Mr N. separated from the ICC on 10 March 2012 while Mr C.'s mandate has been extended to enable him to continue in office to complete proceedings.

The Assembly adopted the Conditions of Service and Compensation of Judges of the ICC at its third session in September 2004. The Conditions of Service included the Pension Scheme Regulations for Judges (hereinafter “the original Pension Scheme Regulations” or “the original Pension Regulations”). During its sixth session, more specifically on 14 December 2007, the Assembly introduced amendments to the original Pension Scheme Regulations for Judges of the ICC, which raised the retirement age from 60 to 62 and significantly lowered the judges’ pension benefits (hereinafter “the amended Pension Scheme Regulations” or “the amended Pension Regulations”).

In a memorandum of 5 October 2010 the Presidency of the Court requested that the Assembly consider at its forthcoming session the question of whether the complainants should be subject to the original Pension Regulations, as suggested by the Judges’ Pensions Committee. At its ninth session held in December 2010 the Assembly decided that the decision to adopt the amendments to the Pension Scheme Regulations should not be reopened. However, it also decided to refer the issue of the regime that should apply to the complainants to the Committee on Budget and Finance for its opinion. The Committee considered the matter at its sixteenth session in April 2011. Noting that the matter was outside its mandate, it concluded that it was not in a position to provide any views on it.

The question of which pension regime would apply to the complainants was not on the agenda of the Assembly’s tenth session, held in December 2011. However, during that session the representative of Uganda observed that the question had not been sufficiently addressed. By a letter of January 2012 the Permanent Mission of the Republic of Uganda to the United Nations invited the Assembly Bureau to take urgent remedial measures in favour of the complainants. At the sixth meeting of the Assembly Bureau, held on 31 January 2012, its President stated that the Bureau “did not have the competence to take decisions concerning budgetary issues”. She added that she would continue consultations and revert to the issue at

a future meeting. By a letter of 5 March 2012, the President of the Assembly Bureau informed the Permanent Mission of the Republic of Uganda that the Bureau did not have the prerogative to modify the Assembly's decision on the matter. On 12 March 2012 the complainants seized the Tribunal. Although in their complaint forms they identify a decision dated 21 December 2011 as the impugned decision, they indicate in their submissions that they are impugning the decision to apply to them the amended Pension Scheme Regulations.

B. The complainants assert that the complaints fall within the Tribunal's competence. They argue that the ICC Headquarters Agreement with the Kingdom of the Netherlands recognises that "officials of the Court" include the judges. Hence, they have *locus standi* before the Tribunal and their complaints are receivable *ratione personae*. Relying on the Tribunal's reasoning in Judgment 2232, they also argue that the ICC Staff Regulations affording officials access to a judicial body must apply to them by analogy, or they will be left with no judicial recourse. They submit that their complaints are also receivable *ratione materiae*, because they concern the non-observance of a fundamental term of their appointment and not the recalculation of their pension.

Moreover, as the Assembly indicated on several occasions that it would reconsider the application of the amended Pension Regulations in their case, but then failed to take a final decision on the matter, the principle of good faith requires that the impugned decision be considered final and the complaints as having been filed within the statutory time limits. The complainants maintain that the internal means of redress must be deemed exhausted, not only because their status as judges elected directly by the Assembly, which is solely competent to reconsider the contested decision, rendered the ICC internal grievance procedure inapplicable in the circumstances, but also because the Assembly's dilatory review of the matter gave grounds to believe that there would not be a final decision within a

reasonable period of time. As their mandates were ending with no resolution of the dispute in sight, direct recourse to the Tribunal was the only reasonable option.

On the merits, the complainants contend that the impugned decision amounted to a breach of their terms of appointment, as specified in the ICC's statutory texts. In particular, they were elected to replace judges who were subject to the original Pension Regulations and who left before the end of their mandate. They effectively "stepped into the shoes" of those judges and by virtue of Regulation 9(2) of the Regulations of the Court, the original Pension Regulations should apply to them. In addition, Article 49 of the Rome Statute prohibits a reduction of the judges' salaries and allowances "during their term of office" – they refer in this connection to the drafting history of Article 49 and assert that pensions are not set apart from salaries and allowances in the ICC statutory scheme. Moreover, the reduction of their pension was significant enough to constitute a breach of an acquired right and was therefore contrary to Regulation 12.1 of the Staff Regulations, which provides that amendments to the Regulations shall be made "without prejudice to the acquired rights of staff members".

Furthermore, the complainants point out that pursuant to Regulation 9(2) of the Regulations of the Court, they began their term of office on the date of their election, i.e. prior to the adoption of the amended Pension Regulations. Consequently, the decision to apply to them the amended pension regime is inconsistent with the rule against retroactivity and in breach of their right to enjoy treatment equal to that afforded to all other judges who took office prior to the adoption of the amended Pension Regulations and are thus subject to the original pension regime. Referring to the practices of the Assembly and the United Nations regarding the entry into force of amendments, the provisions of Article 49 of the United Nations Joint Staff Pension Fund (UNJSPF) Regulations and Article 49 of the Rome Statute, they also contend that the impugned decision breached their legitimate expectation that the original Regulations would apply to them.

The complainants ask the Tribunal to quash the impugned decision and to declare that the original Pension Scheme Regulations of 10 September 2004 govern their pensions. In the event that they have to accept pension payments under the amended Pension Scheme Regulations during the pendency of this matter, they seek material damages in an amount that will place them in the position they would have been in had the impugned decision never been rendered. They claim reimbursement of all fees and expenses related to the lodging of their complaints.

C. In its reply the ICC submits that the Tribunal does not have competence to entertain the complaints. Although the complainants were notified of the impugned decision on 30 November and 3 December 2007 respectively or, at the latest, on 14 December 2007, they failed to file a complaint within the time limit laid down in Article VII, paragraph 2, of the Tribunal's Statute. Hence the complaints are irreceivable *ratione temporis*. In addition, they are irreceivable *ratione personae*, because the complainants are not "staff members" within the meaning of the ICC Staff Regulations and Staff Rules. If indeed they were staff members, they should have availed themselves of the internal grievance procedures before seizing the Tribunal. Moreover, the complaints are irreceivable *ratione materiae*, given that the complainants accepted the terms and conditions of their appointment in full knowledge of the proposed amendments to the original Pension Scheme Regulations and cannot therefore seek retroactive changes to the terms of their appointment. The application of the original Pension Regulations was never a term of their appointment, so they cannot claim non-observance of the terms of their appointment, while the calculation of pension benefits does not fall within the Tribunal's competence.

On the merits, the ICC denies that the impugned decision breached the complainants' terms of appointment. The Assembly's decision that the judges elected during its sixth session would hold office subject to the terms and conditions to be adopted during that session was taken as early as 30 November 2007, i.e. prior to

the complainants' election. Hence, at the time of their election the complainants knew full well that they would be subject to the amended pension regime. In addition, Article 49 of the Rome Statute does not provide a legal basis for the complainants' claim. This is because the Assembly does not consider pension as an "allowance" but rather as a "non-salary benefit" which does not come under the purview of that provision.

The ICC also denies any breach of the complainants' acquired rights. It explains that, although the complainants have a right to a pension, they do not have a right to a specific amount of pension, as this can be subject to variation. In effect, their right to a pension has not been breached since they are entitled to receive a pension for their service with the ICC. It emphasises that the introduction of the amended Pension Regulations was dictated by overarching financial and budgetary considerations and that, contrary to the complainants' allegations, their application was prospective. It notes in this regard that a judge-elect cannot exercise the judicial function and does not have a right to a salary, allowances and pension until he/she has made the solemn undertaking required under Article 46 of the Rome Statute. As the amended Pension Regulations were adopted before the complainants made their solemn undertaking on 17 January 2008 and well before they were called to full-time service on 1 June 2008, the application of said regulations was not retroactive.

According to the ICC, the complainants cannot claim to have had a legitimate expectation that the original Pension Regulations would apply to them. Although at the time of their election they already knew of the Assembly's decision to apply to them the amended pension regime, they accepted their appointment without raising any objection either then or at the time of their solemn undertaking, and they are therefore estopped from raising such objection now. Furthermore, no legitimate expectation may be justified on the basis of the Assembly and United Nations practices, Article 49 of the Rome Statute, or Article 49 of the UNJSPF Regulations. The latter in particular refers to "benefits acquired through contributory service", which is not the case with the complainants. Lastly, the ICC rejects

the allegation of unequal treatment, arguing that the complainants were in a different situation in fact and in law from the judges who took office prior to the adoption of the amended Pension Regulations.

D. In their rejoinder the complainants assert that their complaints are receivable, as they were filed within 90 days from the date of conclusion of the Assembly's tenth session, during which the latter failed to consider and make a final decision on their request.

They reject the contention that the Assembly's decision of 30 November 2007 produced any legal effect with regard to their terms and conditions of office and they point out that at the time of their election they were not aware that their pensions were about to be decreased. In any event, as unelected judicial candidates they could not reasonably have been expected to be familiar with the ICC's internal budgeting discussions. In their opinion, the ICC's financial difficulties cannot justify retroactively amending their terms of appointment, nor can the ICC tenably argue, in view of the clear wording of Regulation 9(2) of the Regulations of the Court, that their term of office did not commence on the date of their election.

E. In its surrejoinder the ICC fully maintains its position. It submits that the Assembly's decision of 30 November 2007 was an actual decision on the applicability to the judges elected at the Assembly's sixth session of the pension regime to be adopted at that same session, and it was therefore a decision that changed the complainants' terms and conditions of office.

CONSIDERATIONS

1. The complainants are two former judges of the International Criminal Court (ICC). They raise common issues in their complaints about their pension entitlements and therefore the complaints will be joined. The background is as follows. The Assembly of States Parties of the ICC adopted the Conditions of Service and Compensation for Judges of the ICC at its third session in September 2004. The

Conditions of Service included the Pension Scheme Regulations for Judges.

2. The sixth session of the Assembly was held from 30 November to 14 December 2007. On 30 November and 3 December 2007 at the second meeting of the session, the complainants were elected as replacement judges to fill judicial vacancies. On 30 November the Assembly also decided that the term of office of the replacement judges would run from the date of the election for the remainder of the term of their predecessors and that they would hold office subject to the terms and conditions of office to be adopted at the sixth session. On 14 December 2007, the Assembly adopted amendments to its Pension Scheme Regulations for Judges that lowered the pension benefit payable to ICC judges and increased the retirement age. The Assembly also decided that the amendments would come into force “as of the sixth session of the Assembly” and that “[i]n accordance with the decision of the Assembly at its second plenary meeting, these amendments thus apply to the judges elected at the sixth session”.

3. In February 2010, the judges of the ICC established a Pensions Committee to study the consequences of the 2007 amendments to the Pension Scheme Regulations generally and for replacement judges. In its September 2010 memorandum, the Judges’ Pensions Committee addressed the question of whether the complainants’ pensions should be administered under the original Pension Scheme Regulations or the amended Regulations. The Committee took the view that the complainants’ pensions should be governed by the original Pension Scheme Regulations. In September 2010, the Committee Chairperson wrote to the Presidency pointing out a number of matters that ought to have been considered in relation to the amendments to the Pension Scheme Regulations and the lack of a general investigation into these matters that may have led to a different conclusion. The Committee requested that the Assembly set up “an appropriately qualified body to investigate the current judicial pension arrangements, with a view to reporting to the [Assembly]”.

4. On 5 October 2010, the Presidency sent copies of the Judges' Pensions Committee's September 2010 memorandum and the chairperson's letter to the Assembly's Secretariat. The Presidency drew the Secretariat's attention to the Pension Committee's views regarding the pensions for the complainants and its recommendation "that they are more appropriately governed by the original scheme" and its request that the Assembly take steps to review the amendments. The Presidency asked that these matters, in accordance with rule 11(2)(k) of the Assembly's Rules of Procedure, be placed on the agenda of the Assembly's ninth session.

5. The record of the ninth session held in December 2010 shows receipt of the Presidency's memorandum regarding "a reconsideration of the pension regime for judges", in particular, whether the pension benefits for the two complainants are governed by the original Pension Scheme Regulations or the amended Regulations and the "pension benefits for judges elected after the sixth session of the Assembly". The Assembly decided that the decision adopting the amendments to the Pension Scheme Regulations taken at its sixth session should not be reopened and the issue of the regime that should apply to the complainants be referred to the Committee on Budget and Finance (CBF) for its opinion.

6. In April 2011, at its sixteenth session, the CBF considered the issue of the complainants' pensions. The CBF had before it the "Report of the Court on the applicability of the former pension regime to Judges Cotte and Nsereko". The CBF observed that the report set out legal principles applicable to the issue and in this regard recalled that its mandate was limited to administrative and budgetary questions. The CBF found that it was not in a position to provide any views on the legal basis of the argument presented by the Presidency.

7. The Pension Regulations for Judges were not on the Assembly's agenda at its tenth session held in December 2011. However, the representative of Uganda raised the matter of the pension scheme and remarked that the judges' request as contained in

their report had not been sufficiently addressed by the Assembly. In January 2012, the Permanent Mission of the Republic of Uganda to the United Nations wrote to the President of the Assembly. The Permanent Mission noted that it had made several attempts to raise the pension issue, but no remedial action had been taken. It requested that the Bureau of the Assembly take urgent remedial measures.

8. In March 2012, the President of the Assembly wrote to the Permanent Mission of the Republic of Uganda to inform the latter of the Bureau's view that it did not have authority over the matter of the complainants' pensions. Rather, the Assembly had the requisite authority.

9. On 12 March 2012 the complainants lodged their complaints with the Tribunal. The complaint forms identified the date of the impugned decision as 21 December 2011. Having regard to the pleas, this can be taken to be a reference to a decision, either express or implied, taken by the Assembly at its tenth session. Again, having regard to the pleas, this can be taken to be an implied decision of the Assembly at that session not to continue its reconsideration of the question of whether the amended Pension Scheme Regulations should apply to the complainants rather than the Regulations originally adopted in 2004. However in their brief the complainants refer to the 14 December 2007 decision of the Assembly to apply the amended Regulations to them as the "impugned decision" and the premise that this is the impugned decision permeates much of their pleas. Indeed the principal relief sought by the complainants was that this "impugned decision" be quashed and that the Tribunal declare that the 2004 Pension Scheme Regulations governed the complainants' pensions.

10. The ICC contends that the complainants lack standing to bring the complaints, that the subject matter of the complaints is beyond the Tribunal's jurisdiction as it does not engage the complainants' terms of appointment, and that the complaints are time-barred.

11. Turning first to the question of standing, the complainants submit that they meet the requirements of Article II, paragraph 5, of the Tribunal's Statute. They note that in the ICC Headquarters Agreement with the Kingdom of the Netherlands the term "officials of the Court" is broadly defined and includes the judges, the Prosecutor, the Deputy Prosecutors, the Registrar, the Deputy Registrar and the staff of the Court. They also point out that in the Headquarters Agreement there is no attempt to distinguish the staff members from other officials or the judges. Additionally, the ICC has recognised the Tribunal's jurisdiction as required by Article II, paragraph 5, of the Tribunal's Statute and Staff Regulation 11.2 provides that the Tribunal shall "hear and pass judgment upon applications from staff members alleging non-observance of their terms of appointment".

12. The complainants acknowledge that the Staff Regulations do not strictly apply to the judges. However, since there are no regulations applicable to the judges in relation to the terms of their appointment, the Staff Regulations should, so they argue, apply to them by analogy. Moreover, international civil servants must have the right to have an alleged violation of the terms and conditions of their employment adjudicated by a judicial body.

13. The Tribunal rejects the complainants' assertions of standing by reference to the ICC Staff Regulations. It is not disputed that the judges are "officials" of the ICC as stated in the ICC Headquarters Agreement. However, the broad definition of "officials" does not assist the complainants' position in relation to the Staff Regulations. Under the heading "Scope and Purpose" in the ICC Staff Regulations, it is stated that "[f]or the purpose of these Regulations, the expression 'staff member' and 'staff' shall refer to all staff members of the Court within the meaning of article 44 of the Rome Statute". Article 44 deals only with matters in relation to staff of the ICC, such as, the appointment of staff by the Prosecutor and the Registrar and the standards and criteria governing the selection of staff. It also provides for the drafting of Staff Regulations in relation to the terms and conditions of appointment of staff, their remuneration and dismissal. It

is clear from a reading of Article 44 that it has no application to the ICC judges. Indeed, in the Rome Statute, a clear distinction is drawn between the provisions applicable to the judges and other ICC personnel. As the Staff Regulations only refer to “staff members”, they have no application to the judges.

14. However, the above observations do not mean that the ICC judges are without recourse for alleged violations of the terms and conditions of their appointment.

15. Article II, paragraph 5, of the Tribunal’s Statute relevantly provides that the Tribunal is “competent to hear complaints alleging non-observance, in substance or in form, of the terms of appointment of officials [...] of any other international organization [...] recognizing [...] the jurisdiction of the Tribunal”.

16. As noted above, the ICC does not dispute that the complainants are officials of the Court and that it has recognised the Tribunal’s jurisdiction. However, the ICC contends that since Staff Regulation 11.2 limits access to the Tribunal to staff members, the complainants do not have standing to bring the present complaint.

17. In effect, the ICC is arguing that the judges are without recourse for alleged violations of the terms and conditions of their appointment. This argument is rejected. The complainants are officials and their rights are not constrained by the Staff Regulations. Their right to access the Tribunal is conferred by the Tribunal’s Statute itself. However Article VII, paragraph 1, of the Tribunal’s Statute provides that a complaint is not receivable unless the impugned decision is a final decision and the complainant “has exhausted such other means of resisting it as are open to him under the applicable Staff Regulations”.

18. The present circumstances are analogous to those in Judgment 2732 where there was no means of internal redress for a

staff member terminated during a probationary period for reasons other than misconduct. The Tribunal held that in the absence of an internal means of redress, the decision to terminate was a final decision and the staff member had direct recourse to the Tribunal. As the ICC Staff Regulations do not apply to the judges and there are no other internal mechanisms available to challenge a decision taken in relation to the terms and conditions of their appointment, the judges will have direct recourse to the Tribunal provided that the complaint is otherwise receivable.

19. As to the subject matter of the complaint and the Tribunal's jurisdiction to consider the complaint, the ICC submits that since the original Pension Scheme Regulations never formed part of the terms and conditions of the complainants' appointment, they cannot now claim non-observance of the terms of their appointment. It is also argued that the complainants accepted the terms and conditions of their appointment with full knowledge of the amendments to the pension regulations and cannot seek retroactive changes to the terms of their appointment. These arguments do not raise issues of receivability. Rather, they are directed at the merits of the central issue which the complaints seek to raise, that is, whether the original or the amended Pension Scheme Regulations apply to the complainants. It is settled that pension entitlement is a term of appointment and clearly within the Tribunal's jurisdiction.

20. Lastly, it remains to consider whether the complaint is time-barred. As noted above, under Article VII, paragraph 1, of the Tribunal's Statute the impugned decision must be a final decision; Article VII, paragraph 2, requires a complaint to be filed within ninety days of the notification of the impugned decision to the complainant; and Article VII, paragraph 3, deals with the circumstance where a final decision has not been taken within sixty days from the notification of a claim, in which case the complaint will be receivable provided that it has been filed within ninety days of the expiration of the sixty days allowed for the taking of a decision.

21. The complainants submit that at its meeting in December 2010, the Assembly agreed to reconsider whether the original or the amended Pension Regulations applied to them. The CBF submitted its opinion before the Assembly's December 2011 session, however, no decision was taken by the Assembly at that session. As it was unlikely that the Assembly would take a decision within a reasonable time, the complaints were filed within the time limits prescribed in Article VII, paragraph 3, of the Statute.

22. The complainants take the position that by officially seeking an opinion from the CBF, the Assembly indicated that it was seized of the matter and unequivocally signalled its agreement and willingness to consider the complainants' matter. The complainants take the position that, consistent with the Tribunal's jurisprudence in the context of settlement discussion, "it is reasonable to say that the [Assembly's] decision from 2007 never became a final decision for the purposes of the time limits in Article VII(2) of the Tribunal's Statute".

23. Turning to the latter point, the complainants' reliance on the Tribunal's jurisprudence regarding the consequences that flow from settlement discussions to show that the 2007 decision never became a final decision is misplaced. That jurisprudence deals with the situation where a decision or a final decision has been taken and the time has started to run for the purpose of filing an internal appeal or a complaint with the Tribunal. As the Tribunal explained in Judgment 2584, under 13, "[i]f an organisation invites settlement discussions or, even, participates in discussions of that kind, its duty of good faith requires that, unless it expressly states otherwise, it is bound to treat those discussions *as extending the time for the taking of any further step*" (emphasis added).

24. In the present case, the decision that the amendments to the Pension Scheme Regulations applied to the complainants was taken in December 2007. No steps were ever taken to challenge that decision

before the Tribunal, or by any other means, within the relevant time limit. Further, there is no evidence of any discussion or invitation to engage in a discussion prior to the expiration of the time limit for bringing a challenge to the decision that could be viewed as extending the time. In these circumstances, it is clear that without more, the complainants' attempt to challenge directly the December 2007 decision is time-barred. However, this does not end the matter. It is not suggested that the complaints were filed out of time insofar as they concern an implied decision of the Assembly in December 2011 and, in particular, a decision not to complete its reconsideration of the position of the complainants. It can reasonably be inferred that such an implied decision was made. Thus there remains to consider whether, in the circumstances, there was an obligation on the part of the Assembly to take any further action in connection with the request for reconsideration.

25. The 14 December 2007 decision of the Assembly concerning the judges' pension contained two discrete elements. The first was the decision to adopt amendments to the Pension Scheme Regulations of general application. The second was a decision to apply those amendments to the judges elected at that session of the Assembly, namely the complainants.

26. These two elements remained a feature of the Assembly's decision-making in its session in December 2010. It is to be recalled that the Assembly then dealt with a memorandum from the Presidency dated 5 October 2010 which brought to the Assembly's attention the views of the Judges' Pensions Committee about, firstly, whether the old or new regime was more appropriate to govern the pensions of the complainants and, secondly, whether the amendments made in December 2007 of general application should be reviewed. The Presidency requested the Assembly to consider these matters. In the result, the Assembly decided in December 2010 that, as to the second matter, the decision to amend the Pension Scheme Regulations would not be reopened. However, as to the first matter (which pension

scheme should apply to the complainants) it did not make a decision in relation to the request for reconsideration. Rather, the Assembly referred the question to the CBF for an opinion. Thus, not only did the Assembly not make a decision, it created an expectation that the position of the complainants might be addressed further once the opinion sought had been given. As noted earlier, the CBF did not address the substantive issue on which its opinion was sought.

27. Accordingly, by the time the Assembly met in December 2011, the request to reconsider whether the complainants' pension entitlements should be governed by the old or new scheme had not been resolved. It remained unresolved by the time the complainants filed their complaints in this Tribunal in March 2012.

28. As the ICC points out in its pleas by reference to Judgment 1528, under 12, a reply to a further request for reconsideration is not a new decision setting off a new time limit for appeal. However the present case is different. There has been an implied refusal by the Assembly to complete its consideration of whether the complainants' pension entitlements should be governed by the old or new pension scheme. The ICC, through the Assembly, was under a duty to act in good faith towards the complainants and this required and continues to require the Assembly to complete its reconsideration of the position of the complainants. This is particularly so given that the Assembly sought an opinion of the CBF as a step in considering the Presidency's 5 October 2010 memorandum, insofar as it concerned the position of the complainants. In the present case the request for reconsideration raises an important and fundamental question about judicial independence. The question arises in the following way.

29. According to Regulation 9(2) of the Regulations of the Court, "[t]he term of office of a judge elected to replace a judge whose term of office has not expired shall commence on the date of his or her election". One issue is whether this is the point in time at which each

of the complainants' terms of appointment is to be ascertained by reference to subsisting applicable normative legal documents and is the point in time at which rights to all the emoluments of office vested in the complainants. This issue raises the question of whether the pension rights of each complainant were derived, at that time, from the original Pension Scheme Regulations promulgated in 2004 that were then the operative regulations. A further issue is whether Article 49 of the Rome Statute protected each complainant in the sense that their "salaries and allowances" established at the time the term of office commenced could not be reduced. Yet another issue is whether the expression "salaries and allowances" in Article 49 should be broadly construed (as including pension rights) having regard to its purpose of protecting the independence of the judiciary.

Having regard to these issues, the final issue is whether, having regard to Article 49 of the Rome Statute, the Assembly could lawfully decide, as it did in its decision of 14 December 2007, that the amended Pension Scheme Regulations applied to the complainants. As the complainants point out in their pleas, fundamental protections of the type in Article 49 are a common feature in many democracies with independent judiciaries. They exist to preserve and protect the independence of the judiciary, they do not exist to benefit individual judges, notwithstanding that they have this effect. Of course the facts of this case may be thought to reveal or raise a technical argument in circumstances where the complainants either were or ought to have been aware that they were being elected as judges in circumstances where their pension entitlements would not be the same as those that applied to then serving judges. However, that is beside the point if, as appears may well be the case, what is in issue is a question of fundamental importance concerning the operation of a provision of the Rome Statute designed to maintain and preserve judicial independence.

30. It is against this background that the complainants are entitled to have the Assembly complete its reconsideration of its December 2007 decision. The most efficacious way of doing so is to

require the ICC to take such steps as are necessary to resubmit the Presidency's 5 October 2010 memorandum to the Assembly for the specific purpose of completing the reconsideration of the particular position of the complainants. The complainants have had some limited success and are each entitled to an order for costs. It appears they have represented themselves. Accordingly those costs are assessed in the sum of 1,000 euros.

DECISION

For the above reasons,

1. The ICC shall take such steps as are necessary to resubmit the Presidency's 5 October 2010 memorandum to the Assembly of States Parties for the purpose referred to in consideration 30 above.
2. The ICC shall pay each of the complainants 1,000 euros by way of costs.
3. All other claims are dismissed.

In witness of this judgment, adopted on 15 May 2014, Mr Giuseppe Barbagallo, President of the Tribunal, Ms Dolores M. Hansen, Judge, and Mr Michael F. Moore, Judge, sign below, as do I, Dražen Petrović, Registrar.

Delivered in public in Geneva on 9 July 2014.

GIUSEPPE BARBAGALLO
DOLORES M. HANSEN
MICHAEL F. MOORE
DRAŽEN PETROVIĆ